

إدارة آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اليمني (دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي)

د. حمود عبدالله صالح

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة:

يعاني اليمن كغيره من الدول الأخرى بشكل عام والدول الفقيرة بصورة خاصة من آثار الأزمة المالية الناجمة عن الاختلالات الكبيرة التي حدثت في كل من الجانب البنوي والأخلاقي للنظام الاقتصادي الغربي الذي تسبب في حدوث أزمة الرهن العقاري وانهيار الأسواق المالية التي حدثت في أمريكا في بداية عام ٢٠٠٨م واستمرت تداعياتها حتى الآن، حيث كانت النتيجة الحتمية لهذه الاختلالات الإفراط في المديونية والإفراط في المجازفات وتحمل المخاطر وهما السببان الرئيسان لحدوث الكوارث المالية العالمية وفقاً لرأي المحللين الاقتصاديين، وقد عمت الآثار السلبية لهذه الأزمة جميع دول العالم بدرجة متفاوتة وبمقدار انفتاح كل منها واندماجه في الاقتصاد العالمي، وكان لليمن التي تعاني أصلاً من مشاكل محلية متعددة نصيب من هذه الآثار التي شملت جميع القطاعات وخاصة القطاع المصرفي الذي لا زال حديث النشأة، ولذا فقد كان لزاماً على المعنيين في الحكومة أن يعملوا على إدارة آثار الأزمة حتى يتجنبوا أو يخففوا من هذه الآثار من ناحية، ويستغلون أي فرص قد تنجم عن حدوث هذه الأزمة من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من أن الحكومة اليمنية حاولت أن تعمل على إدارة آثار الأزمة من خلال اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية، وإعادة النظر في خطتها المقررة بهدف تقليص المشاكل التي نتجت عن الأزمة المالية على مستوى القطاعات المختلفة ومنها القطاع المصرفي، إلا أن هذه المعالجات لم تكن بالمستوى المطلوب، إما لأنها كانت أنية وغير كافية، أو لأنها لم تشمل الأمور الجوهرية التي لها أثر على المدى المتوسط والطويل، مثل تنشيط الاقتصاد، وإعادة النظر في بعض الأمور المتعلقة بالنظام المالي والنقدي المتبع في اليمن، مثل إعادة النظر في العملة التي يتكون منها الاحتياطي اليمني، وإعادة النظر في بعض الأدوات المستخدمة في السياسات النقدية مثل أذون الخزانة والفائدة... الخ، باعتبارها أحد الأمور الأساسية التي ساهمت في نشو الأزمة المالية والتي تمثل بذور المرض الذي يعاني منه النظام الرأسمالي والذي نحن نسير في فلكه على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه من قبل اقتصاديين وزعماء غربيين، فإذا لم يعالج هذا الأمر فإن المشكلة ستتكرر سواءً على المستوى المحلي أو العالمي، والذي يهمننا هنا أن يعالج هذا الأمر على المستوى المحلي بدرجة أساسية وأن يتم تقديم مقترحات يمكن أن تساهم في معالجة هذه المشكلة على المستوى العالمي حتى لا تتكرر هذه المشكلة ولا يصيبنا ما يصيب العالم في المستقبل، وهذا ما سيجاوله الباحث دراسته في هذا البحث حيث سيتم دراسة الآثار التي عانى منها الاقتصاد اليمني بشكل عام والقطاع المصرفي بصورة خاصة والمعالجات التي

تمت ومدى كفايتها، ثم وضع التصورات التي يمكن أن تساعد في التقليل أو تلافي حدوث مثل هذه الآثار في المستقبل.

أهمية الدراسة:

تعد إدارة الأزمات بشكل عام وإدارة الأزمات الاقتصادية بصورة خاصة من أهم المواضيع التي تستلزم دراستها وخاصة في الوقت الحاضر الذي تفاقمت فيه آثار الأزمات وتعددت مسبباتها، وتزداد أهمية هذه الدراسة باعتبارها تجري في دولة تعد من الدول الأقل نمواً التي تعاني من أزمات محلية اقتصادية وسياسية ومن ضعف في بنيتها الاقتصادية مما يجعلها أكثر تأثراً بالأزمات العالمية لأن مثل هذه الدول تفتقر إلى المقومات الاقتصادية الأساسية، وإلى الأنظمة الإدارية المتطورة الأمر الذي يجعلها غير قادرة على إدارة آثار الأزمات التي تحدث في العالم بالمستوى المطلوب ومنها الأزمة المالية التي انفجرت في عام ٢٠٠٨ والتي لازالت أثارها مستمرة حتى الآن وخاصة على القطاع المصرفي الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية، ونظراً لحدثة هذا القطاع في اليمن ومحدودية تجربته فقد كانت آثار هذه الأزمة عليه أكبر من غيره ولذلك فقد ركزت هذه الدراسة على هذا القطاع بغرض تحديد أهم الأسباب التي جعلت حجم آثار الأزمة أكبر في هذا القطاع وما نجم عنها من تأثير على الكيانات الاقتصادية الأخرى، ثم وضع التصورات التي يمكن من خلالها المساهمة في نجاح إدارة مثل هذه الآثار سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل باعتبار أن هذه الأزمات تتكرر وأن آثار هذه الأزمة لازالت قائمة في كثير من الدول ومن أهمها الدول الأوروبية التي تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة لا تقتصر أثارها على الدول الأوروبية فقط وإنما تشمل جميع دول العالم بما فيها اليمن.

التساؤلات الخاصة بالدراسة:-

١. ما حجم الآثار التي لحقت بالاقتصاد اليمني بشكل عام وبالقطاع المصرفي اليمني بصورة خاصة؟

٢. ما مدى نجاح إدارة آثار الأزمة المالية في اليمن بشكل عام وفي القطاع المصرفي بصفة خاصة؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:-

١. تحديد حجم آثار الأزمة المالية العالمية على اليمن وخاصة في القطاع المصرفي.
٢. التعرف على الآليات التي اتبعتها الدولة في معالجة آثار الأزمة المالية ومدى نجاحها.
٣. وضع التصورات والمقترحات التي يجب اتباعها عند معالجة مثل هذا الأمر في المستقبل.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على الدراسة المكتبية التي تركز على المراجع العلمية والدراسات السابقة والإحصائيات المتاحة والمنهج التحليلي المتمثل في تحليل البيانات الثانوية والتي تم جمعها من التقارير والنشرات الإحصائية والدراسات السابقة المتعلقة بهذه الموضوع.

حدود الدراسة:

ركزت الدراسة على القطاع المصرفي اليمني بدرجة أساسية، واقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية التي تغطي بياناتها من عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠١٠م.

خطة الدراسة:-

- مشكلة الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- التساؤلات الخاصة بالدراسة.
- أهداف الدراسة.
- منهجية الدراسة.
- حدود الدراسة.

المبحث الأول: إدارة الأزمة:-

- المفاهيم والمصطلحات.
- المنهجية العملية لإدارة الأزمة.
- المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي اليمني وتأثيرات الأزمة المالية:-
- الوضع الاقتصادي اليمني قبل حدوث الأزمة المالية.
- الوضع الاقتصادي اليمني بعد حدوث الأزمة المالية.

المبحث الثالث: آثار الأزمة المالية على القطاع المصرفي اليمني:-

- آثار الأزمة المالية على الودائع.
- آثار الأزمة المالية على نشاط الاستثمار والتمويل.
- آثار الأزمة المالية على الالتزامات العرضية.

المبحث الرابع: إدارة آثار الأزمة المالية على الاقتصاد اليمني:-

- السياسات والإجراءات المالية.
- السياسات والإجراءات النقدية.

النتائج والتوصيات:-

- النتائج.
- التوصيات.

المبحث الأول

إدارة الأزمة

تمثل الإدارة الرشيدة الأداة العلمية والعملية التي يمكن من خلالها التغلب على الأزمات التي يواجهها أي كيان إداري سواءً كان دولة أو قطاعاً أو مؤسسة ومعالجة أثارها، فالكيانات التي تتمكن من التغلب على الأزمات التي تواجهها بنجاح هي الكيانات التي تقوم على التخطيط الواعي بحقائق الإمكانيات المتوفرة وأدوات التعامل مع الحاضر والمستقبل، وتعتمد على التنظيم المرن الذي يستوعب قوى الفعل والتصرف الإداري الفاعل ويتيح لطاقت التغيير التي تمثل حاجز امتصاص للمعوقات المتولدة عن الأزمة، وتمكنها من القدرة على الحركة والفعل وفقاً لأدوار محددة ومرسومة، ويستخدم التوجيه الفعال الذي يقوم على سرعة الاتصال بمواقع الأحداث واتخاذ القرارات، وتوجيه أدوات الفعل إليها، ويقوم بالمتابعة الحثيثة عن كثب للإحاطة بسلامة اتخاذ القرارات والتأكد من سلامة تنفيذها والعمل على التدخل الفوري لتصحيح وعلاج أي قصور يظهر في أية مرحلة من مراحل الإعداد أو التنفيذ لمعالجة آثار الأزمات.

أ. المفاهيم والمصطلحات:-

يعد مُصطلح الأزمة من المُصطلحات القديمة التي يرجع أصولها إلى عهد الأغريق، وقد حدث تطور لهذا المُصطلح خلال الفترة الماضية، ورافق هذا التطور اختلاف في المفاهيم وعلى الرغم من هذا

الاختلاف في المفاهيم والمصطلحات، المتعلقة بالأزمة أو إدارة الأزمة إلا أن المعنا العام لمجمل هذه المفاهيم واحد وهو كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة، وتجنب الكيان سلبياتها والاستفادة من الفرص الناجمة عنها، وفيما أهم هذه المفاهيم :-

١. مفهوم الأزمة:

تعرف الأزمة بأنها حدوث خلال خطير ومفاجئ في أمر ما ينتج عنه تهديد واضح للكيان، أو هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد نتيجة لسلسلة من التفاعلات التي يترتب عليها نشؤ موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للكيان مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظل ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة.

٢. مفهوم إدارة الأزمة:

تعرف إدارة الأزمة بأنها عبارة عن سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها، أو هي عملية التنبؤ بالأزمة قبل حدوثها والعمل على الأخذ بالترتيبات الممكنة لمنع حدوثها أو التقليل من أثارها في حالة عدم التمكن من منعها ثم استثمار الفرص التي ترافقها، ومن هذا التعريف يمكن القول أن الإدارة الرشيدة للأزمة هي الأداة العلمية التي تضمن للكيان الحفاظ على مصالحه الحيوية وحمايتها وأن هذه العملية كأي عملية إدارية تهدف إلى منع حدوث الأزمات أو التقليل من أثارها ووقاية الكيان الإداري من أية خسائر قد تحدث نتيجة لأثار الأزمات من ناحية واستثمار الفرص التي تصاحب حدوث تلك الأزمات من ناحية الأخرى.

ب. المنهجية العلمية لإدارة الأزمة:-

إن التعامل مع الأزمات المختلفة يتطلب من المعنيين في أي كيان إداري إتباع المنهجية العلمية في إدارة تلك الأزمة أو التغلب على أثارها، إذا لا يمكن أن يتم السيطرة على تلك الأزمات بنجاح إلا إذا خضع التعامل مع تلك الأزمة أو مع أثارها إلى المنهجية العلمية الإدارية المتمثلة في الآتي :-

١. وضع الخطط: إن تحليل طبيعة الخطر الذي تشكله الأزمة على الكيان وتكاليفه وأعبائه، وإعداد الخطط والبرامج اللازمة لمواجهة هذا الخطر هو الطريق الأمثل لتجنبه، بحيث تتضمن هذه الخطة ثلاثة جوانب:

- الجانب الأول: معالجة الأثار التي نجمت عن الأزمة وإعادة الكيان إلى ما كان عليه قبل الأزمة.
- الجانب الثاني: منع توسع أثار الأزمة في الكيان ووقاية الكيان منها.
- الجانب الثالث: تحديد الفرص التي خلقتها الأزمة والعمل على استغلالها.

على أن يوضح في الخطة ما يجب عمله وكيفية القيام به ومتى ومن سيقوم به، وأن تشمل الخطة السيناريوهات المختلفة لمواجهة كلما هو محتمل أن ينجم عن الأزمة من آثار في المستقبل.

٢. القيام بالعملية التنظيمية: لضمان التدخل الكفاء في معالجة آثار الأزمة لا بد من تحديد الجهات والأفراد الذين ستوكل إليهم مهمة معالجة آثار الأزمة والمهام المرتبطة بكل منهم والأنشطة التي سيقومون بها لإدارة آثار هذه الأزمة، وأمام من سيكونون مسؤولين، وما هي سبل الاتصال التي تضمن عملية التنسيق والتوافق وإقامة العلاقات بين المعنيين بمعالجة آثار الأزمة وتمنع التعارض والازدواجية أثناء التنفيذ وتكفل المرونة في اتخاذ القرار بصورة سليمة، هذا فضلاً عما تتطلبه عملية معالجة آثار الأزمة من تفويض للسلطات بما يمكن المعنيين من سرعة اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الأمر، ومن تبسيط للإجراءات التي تساعد على التلقائية في التعامل مع الحدث الأزموي وتمكن من إجراء المعالجات بصورة سريعة وبشكل سليم.

٣. القيام بعملية التوجيه: إن عملية تنفيذ الخطط المقررة والمهام المحددة يعتمد بشكل أساسي على توفر القيادة الفاعلة ونجاح نظام الاتصال المتاح وما يوفره للقيادات المعنية من المعلومات الكافية واللازمة لاتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بمعالجة آثار الأزمة، والقدرة على التواصل مع الآخرين وشرح المهام المسندة إليهم وإصدار القرارات والأوامر المرشدة للمنفذين والمتصفة بالوضوح والواقعية والمعمدة من الجهة ذات الصلاحية، ومن معالجة أية مشاكل قد تحدث أثناء التنفيذ أولاً بأول، فإذا ما أولت المهمة إلى قيادات محترفة قادرة على اتخاذ القرارات السليمة، والتأثير على الآخرين وتحريكهم نحو تحقيق الهدف المتمثل في الحد من آثار الأزمة ومنع انتشارها، ومعالجة الآثار القائمة ومنع حدوث المخاطر والحد منها، وإعادة الكيان إلى ما كان عليه قبل حدوث الأزمة، فإن آثار الأزمة ستكون محدودة والفجوة التي أحدثتها الأزمة ستلاشى والنشاط سيعود إلى ما كان عليه قبل حدوث الأزمة.

٤. إجراء عملية المتابعة: تشكل عملية المتابعة لآثار الأزمة وانعكاساتها على الكيان مهمة إدارية من المهمات الأساسية للقيادة، فلا يكفي أن تعد الخطط، وترسم السياسات والإجراءات وتحدد الأعمال والأنشطة، وتصدر القرارات المتعلقة بمعالجة آثار الأزمة، وإنما لا بد من حسن إعدادها ومتابعة سير تنفيذها والتأكد من سلامة سير العمل أولاً بأول ومعرفة نتائج كل مرحلة، وما يستجد من أمور مؤثرة نتيجة للأزمة، وتحديد أية انحرافات قد تحدث أثناء معالجة الآثار واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويبها، وهذا يتطلب فتح قنوات اتصال مع الأطراف المعنية، والقيام بالمتابعة الفورية لتداعيات أحداث الأزمة وسلوكيات أطرافها، ونتائج هذه السلوكيات وذلك بغرض تأمين تدفق كم مناسب من البيانات للفنيين حتى يتمكنوا من تقييم الوضع، واتخاذ القرارات التي تقلص أو توقف أي آثار سلبية على الكيان الإداري وتصويب أية أخطاء قد تحدث أثناء تنفيذ الخطط المتعلقة بمعالجة آثار الأزمة في الحسبان أثناء إعداد الخطة.

فإذا استخدمت المنهجية الإدارية العلمية السالفة الذكر أثناء معالجة آثار الأزمة المالية على الاقتصاد اليمني بشكل عام وأثناء معالجة آثارها في القطاع المصرفي بصورة خاصة، فإن هذه الآثار ستتقلص والتكاليف ستقل، وسيتمكن القطاع المصرفي ليس فقط من تجاوز الجوانب السلبية التي عانا منها، وإنما

من استغلال الفرص التي رافقت الأزمة واستثمارها بما يحقق عوائد بدلاً من الخسائر، أما إذا لم يتم إتباع المنهجية العلمية في هذا الأمر وإنما تم التعامل مع هذه المشكلة في إطار من العشوائية الارتجالية، أو سياسة الفعل ورد الفعل، فإن الأثر سيكون أكبر والتكلفة أعلى والاستفادة أقل، ومعاناة الكيان من آثار الأزمة سيستمر لوقت أطول.

المبحث الثاني

واقع الاقتصاد اليمني وتأثيرات الأزمة المالية

تمثل دراسة الواقع أحد الخطوات الأساسية لمعالجة أية مشكلة قائمة، وباعتبار أن آثار الأزمة المالية التي حدثت في أمريكا تمثل أحد العوامل التي زادت من حدة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد اليمني، فإن الأمر يتطلب من المعنيين والباحثين التعرف على الواقع بشكل عام من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة قبل حدوث الأزمة وبعد حدوثها حتى يمكن تحديد نوع ومستوى أهم الآثار التي لحقت بالاقتصاد اليمني خلال هذه الفترة.

أ- واقع الاقتصاد اليمني قبل حدوث الأزمة المالية:

تعتبر اليمن من الدول الأقل نمواً التي عانت وتعاني من مشاكل متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية خلال الفترة الماضية، ولا زالت تعاني من تلك المشاكل بدرجات متفاوتة، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التالية ():

١. ضعف معدلات النمو: يعاني الاقتصاد اليمني من ضعف في معدلات النمو حيث لا تتجاوز معدلات النمو في فترة ما قبل انفجار الأزمة أي خلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ معدل (٣.٢%)، (٣.٦%) على التوالي، ويرجع المعنيون ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط مع أن النفط انخفض حجم إنتاجه وزاد سعره بدرجة كبيرة خلال هذه الفترة.

٢. تنامي معدل التضخم: تراوح معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلك الرسمية خلال فترة ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م بين (٨.٦%) (١٦.٥%) على التوالي وقد كان أعلى معدل للتضخم خلال هذه الفترة هو في عام ٢٠٠٦م.

٣. ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة: وصل عجز الموازنة العامة للدولة في عام ٢٠٠٧م إلى (٢٥٠.٧) مليار ريال أي ما نسبته (٥.١%) من الناتج المحلي الإجمالي بينما كان هذا العجز لا يتجاوز نسبة (١.٦%) خلال الخمس السنوات الماضية.

٤. ارتفاع حجم الدين العام: وصل حجم الدين العام الخارجي في نهاية عام ٢٠٠٧م إلى (٥٨١٨.٨) مليون دولار أي ما نسبته (٢٣.٦%) من إجمالي الناتج المحلي، أما الدين العام الداخلي فقد وصل إلى (٥٧٦.٦) مليار ريال أي ما نسبته (١١.٧%) من إجمالي الناتج المحلي وهذا يعني أن

إجمالي الدين العام الخارجي والداخلي قد وصل إلى أكثر من (٣٥%) من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة عالية قياساً بما كان عليه الأمر في الماضي.

٥. وجود عجز في الميزان التجاري: بلغ عجز الميزان التجاري في عام ٢٠٠٧م (٨١.٣) مليون دولار، ومع ذلك فإن هذا العجز لا يمثل إلا (٠.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي.

٦. انخفاض سعر الفائدة إلى أقل من معدل التضخم: تمت عملية التخفيض لسعر الفائدة خلال عام ٢٠٠٧م ثلاث مرات حتى وصل معدل هذا السعر إلى (١١%) بينما بلغ معدل التضخم في هذا العام (١١.٤٢%) وهذا يعني أن سعر الفائدة كانت بالسالب في هذه الفترة.

٧. ارتفاع معدل البطالة: وصل معدل البطالة في عام ٢٠٠٧م إلى (١٦%) وفقاً لإحصاءات الدولة الرسمية، بينما قدرت هذه النسبة وفقاً للدراسات التي تعدها المراكز المتخصصة بـ (٣٥%).

٨. تدني مستوى دخل الفرد السنوي: بلغ متوسط دخل الفرد السنوي في عام ٢٠٠٧م (١.١١٤) دولاراً وهو دخل متواضع جداً إذا ما قورن بمعدل دخل الفرد في الدول المماثلة.

٩. تركيز الصادرات على النفط: بلغ إجمالي قيمة صادرات النفط خلال عام ٢٠٠٧م (٧.١٤) مليار دولار، وهذا المبلغ يشكل ما نسبته (٨٦.١%) من إجمالي قيمة الصادرات اليمنية.

١٠. تدني قيمة احتياطي الحكومة من العملة الصعبة: بلغ الاحتياطي الحكومي قبل انفجار الأزمة في عام ٢٠٠٧م مبلغ (٧.٧٦) مليار دولار، مودعة في سلة عملات في البنوك الخارجية موزعة على العملات الرئيسية بنسبة (٦٩.٣%) دولار، (٢٠.٦%) يورو، (٨.٧%) جنيه استرليني، (١%) بقية العملات، وهذا المبلغ لا يكفي إلا لتغطية واردات الجمهورية اليمنية لحوالي (١١) شهر، بينما كان الاحتياطي في عام ٢٠٠٥م لا يزيد عن (٦.٦٥) مليار، إلا أنه يكفي التغطية من احتياجات الجمهورية اليمنية لحوالي (١٣) شهر.

من خلال العرض السابق لبض المؤشرات يتضح أن الاقتصاد اليمني يعد من الاقتصاديات الهشة نظراً لعدة أمور.. من أهمها:

- ضعف معدل النمو وتركز الصادرات على سلعة واحدة وهي النفط.
- عدم استقرار الصادرات السلعية والخدمية.
- تركيز الواردات من عدد محدود من الدول (دول جنوب و جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى بُعد اليمن عن مراكز الأسواق العالمية ومحدودية السوق اليمنية وغيرها من الأمور التي تجعل اليمن من أكثر وأشد الدول تأثراً بالأزمات الدولية ومنها الأزمة المالية الحالية.

ب- الوضع الاقتصادي اليمني بعد حدوث الأزمة المالية:

مما لا شك فيه بأن اليمن لم تكن بمعزل عن آثار الأزمة المالية التي حدثت في أمريكا وعمت آثارها جميع دول العالم بدرجات متفاوتة بحسب درجة ارتباط تلك الدول بالاقتصاد العالمي، سواءً كان هذا الارتباط متعلق بالتجارة أو الاستثمار أو هما معاً، ومع أن اليمن تعد من الدول الأقل نمواً والأقل ارتباطاً بالاقتصاد العالمي، وخاصة فيما يتعلق بحجم استثماراتها في الخارج، إلا أن تأثيرات الأزمة المالية العالمية كان لها انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي اليمني المتردي أصلاً، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال تناول أهم الآثار القصيرة والمتوسط المدى التي عانت وتعاين منها اليمن نتيجة للأزمة المالية العالمية ومن أهم هذه الآثار ما يلي:-

• آثار الأزمة المالية على المدى القصير:

كان للأزمة المالية العالمية آثاراً مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد اليمني بشكل عام والقطاع المصرفي بصورة خاصة، تمثلت أهمها فيما يلي ():

١. تراجع إيرادات النفط والغاز: حدث تراجع في إيرادات النفط والغاز وهي الإيرادات التي تمثل أكثر من (٧٥%) من إيرادات الدولة وذلك نتيجة لانخفاض سعر النفط في نهاية عام ٢٠٠٨م من (١٤٧) دولار للبرميل إلى (٤٢) دولار، ثم واصل هبوطه في بداية عام ٢٠٠٩م حتى وصل إلى (٤٠) دولاراً للبرميل، الأمر الذي أضعف قدرة الحكومة على مواجهة النفقات الجارية والتمويلية الاستثمارية على حدٍ سواء.

٢. حدوث خسائر مباشرة وغير مباشرة لليمن: لحق باليمن خسائر متعددة ومن ضمنها الخسائر المباشرة الناتجة عن الاستثمارات الخاصة بالبنوك الحكومية المتمثلة في البنك المركزي والبنك الأهلي المستثمرة في الأسواق الأمريكية والأوروبية بشكل خاص، وكذلك استثمارات البنوك التجارية الأخرى والبنوك الإسلامية التي كان جزء منها متركز في دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى، وهي الاستثمارات التي لم تفصح عن مقدارها ولا عن مقدار الخسائر التي تكبدتها تلك البنوك مع أن ميزانية البنك المركزي لشهر يوليو من عام ٢٠٠٨م بينت أن قيمة الأصول الخارجية للبنك المركزي كانت تساوي ثمانية مليار وأربعمائة وسبعة وسبعين مليون وخمسمائة ألف دولار، والأصول الخارجية للبنوك الإسلامية والتجارية تساوي ملياراً ومائتين وتسعة وخمسين مليون دولار، هذا فضلاً عن استثمارات الشركات والمؤسسات الأخرى والاستثمارات الشخصية في تلك الدول، وبغض النظر عن حجم تلك الخسائر فإن القطاع المصرفي على الرغم من حدائته وتواضع إمكاناته إلا أنه استطاع إلى حد ما أن يتجاوز هذه المشكلة وهذا يشير إلى أن تلك الخسائر التي تكبدها هذا القطاع كانت مقبولة لأن معظم استثماراته في الخارج لم تكن في الأسواق المالية وبالأخص في المشتقات.

٣. انخفاض قيمة تحويلات العاملين في الخارج: انخفضت قيمة تحويلات العاملين في الخارج من (١٣٦٢.٢) مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى (١١١١.٨) مليون دولار في عام ٢٠٠٩م أي بنسبة انخفاض (١٨.٤%) مقابل نسبة زيادة بلغت (١٦.٣%) في عام ٢٠٠٨م عن العام السابق له، وقد

أعزى تقرير حكومي هذا التراجع إلى آثار الأزمة المالية التي نجم عنها تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول التي يقيم فيها المغتربون اليمنيون وعودة جزء منهم إلى اليمن.

٤. تقليص المساعدات الخارجية: أدت الأزمة المالية إلى تقليص المساعدات والمعونات التي كانت تحصل عليها اليمن سواء من الدول المانحة أو من خلال المؤسسات الدولية، حيث أشارت توقعات البنك الدولي إلى أن الدول النامية ستواجه انخفاضاً كبيراً في تدفق رأس المال الذي بلغ (١.١) ترليون دولار في عام ٢٠٠٧م إلى (٥٠%) عما كان عليه في ذلك العام، وباعتبار أن اليمن هي من إحدى الدول النامية التي تتلقى المساعدات فإنها ستتأثر كغيرها من الدول المماثلة.

٥. حدوث تضخم في نسبة خدمة الديون الأجنبية: لقد زادت نسبة خدمة الديون اليمنية الأجنبية نتيجةً للسياسة التي يتبعها البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وخاصة في ظل حرب العملات والمتعلقة بتخفيض سعر الدولار، وزيادة حجم المعروض منه، لأن اليمن تعد من الدول التي يتكون معظم احتياطها من الدولار، فأى تخفيض في قيمة الدولار يسفر عنه زيادة في نسبة خدمة الدين الأجنبي من أقطاب وفوائد غير المسحوبة بالدولار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يسفر عنه حدوث تضخم لأن انخفاض سعر الدولار سينتج عنه انخفاض قيمة العملة المرتبطة به وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول الأوروبية والمسعرة باليورو والجنيه الاسترليني والفرنك السويسري والدولار الكندي... الخ كما أن انخفاض الدولار سينتج عنه انخفاض في الأصول المقيمة بالدولار ومنها احتياطي اليمن وهذا سيؤثر على قدرة اليمن على الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي يسبب هروباً للمستثمرين وعدم اجتذاب رأس المال الأجنبي المطلوب وخاصة في هذه المرحلة الحرجة.

٦. انخفاض عائدات السياحة: أدت الأزمة إلى انخفاض عائدات السياحة نتيجة لانخفاض معدل نمو السواح الذين يأتون في الغالب من الدول الغربية نظراً لفقدان الكثير منهم لأعمالهم أو لانخفاض دخولهم جراء حدوث الأزمة، فقد أظهرت الإحصائيات أن معدل النمو في إيرادات السياحة قد تراجعت حيث هبط معدل النمو من (١٠٨%) في عام ٢٠٠٨م إلى (٧%) في عام ٢٠٠٩م وهذا بدوره أثر على مورد يعد من أهم موارد الدولة بعد النفط.

٧. عدم استقرار سعر الصرف: عانت اليمن من تدهور قيمة الريال مقابل الدولار، حيث ارتفعت قيمة الدولار الواحد في عام ٢٠٠٨م من أقل من (٢٠٠) ريال إلى (٢٠٧) ريال ثم إلى (٢١٢) في عام ٢٠٠٩م.

٨. تراجع الأنشطة الخارجية للقطاع المصرفي اليمني: تم تصنيف اليمن من الدول عالية المخاطر وقد أدى هذا التصنيف إلى إغلاق عدد من البنوك المراسلة حسابات البنوك اليمنية وتوقفت البنوك الأخرى عن إعطاء أية تسهيلات للبنوك اليمنية ورفعت نسبة التأمين إلى (١٠٠%) وهذا أثر على العديد من أنشطة البنوك كالاتعمادات والضمانات والتحصيل، وقد كان هذا التراجع ليس بسبب الأزمة المالية فقط وإنما بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها اليمن، وعدم استقرار

الوضع في الدولة، وفي بعض الدول المجاورة لها، وما نجم عنه من مشاكل ومنها مشكلة القرصنة الموجودة في باب المنذب والمشكلة في صعدة، والحراك في المناطق الجنوبية.

٩. تراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي: حدث تراجع في الاحتياطي من النقد الأجنبي من (٧.٧٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٧م إلى (٧) مليار تقريباً في عام ٢٠٠٨م، وهذا المبلغ لم يتراجع من حيث الكم فقط، وإنما تراجع من حيث القيمة حيث أصبح هذا المبلغ لا يكفي إلا لتغطية واردات الجمهورية اليمنية لحوالي (٨، ٩) شهر، بينما كان الاحتياطي في السنة السابقة يكفي لتغطية (١١) شهراً.

• آثار الأزمة المالية على المدى المتوسط:

بعد أن تم معالجة أو محاصرة بعض الآثار المباشرة للأزمة المالية على مستوى الاقتصاد العالمي ووضعت خطط الإنقاذ التي كان الهدف منها إنعاش الاقتصاد في تلك الدول، وما نتج عنها من آثار مثل ارتفاع في أسعار معظم السلع، والتغيير في أسعار العملات الرئيسية العالمية... إلخ، فقد انعكس ذلك على اقتصاديات الدول الأخرى ومنها اليمن، حيث نتج عن ذلك مجموعة من الآثار السلبية وأخرى إيجابية مباشرة وغير مباشرة من أهمها ():

١. ارتفاع سعر البترول: عاود سعر البترول بالنهوض من جديد حتى وصل إلى (٧٠) دولار للبرميل الواحد في نهاية عام ٢٠٠٩م ثم واصل ارتفاعه حتى تعدى حاجز (١٠٠) دولار في نهاية عام ٢٠١١م، وهذا ما ساعد اليمن على حدوث تحسن نسبي في مواردها وبالتالي انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة.

٢. ارتفاع أسعار السلع: إن ارتفاع أسعار السلع وخاصة الغذائية منها بنسب مختلفة كان نتيجة لارتفاع نسب التضخم المحلي والمستورد، حيث وصل معدل تدهور قيمة العملة في السوق نهاية شهر أكتوبر من عام ٢٠١١م إلى (٢٦٠) ريال للدولار الواحد، ووصل معدل التضخم إلى (٢٧.١٧)٪.

٣. التغيير في سعر العملات الرئيسية: لقد حدث ارتفاع في سعر العملات في بعض الدول وانخفاض في أخرى أمام الدولار خلال الفترة التي تلت ما بعد الأزمة، فمثلاً انخفض سعر اليورو والجنية الإسترليني والين الياباني أمام الدولار، وارتفع قيمة الإيوان الصيني والريبية الهندية وهي الدول التي تستورد منها اليمن بنسبة أكبر من الدول التي انخفضت عملتها أمام الدولار.

٤. انخفاض مستوى العجز في الموازنة العامة: انخفض عجز الموازنة العامة في عام ٢٠١٠م إلى (٢٨٤) مليار ريال أي ما يمثل (٤)٪ من الناتج المحلي الإجمالي إذا ما قورن بالعجز الذي حدث في الموازنة العامة في عام ٢٠٠٩م والبالغ (٥١٧.٧) مليار والذي مثل (٩.١)٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٥. ارتفاع معدل البطالة: وصلت نسبة البطالة في عام ٢٠١٠م إلى (١٩.٧%) بحسب الإحصاءات الرسمية وهذا يشير إلى أنه لا يوجد تحسن في مستوى التشغيل بالدرجة المطلوبة.
 ٦. زيادة نسبة السكان تحت خط الفقر: تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن نسبة السكان تحت خط الفقر وصل إلى (٤٢.٨%) في عام ٢٠٠٩، بينما كان هذا المعدل في عام ٢٠٠٥م لا يزيد عن (٣٤.٨%).
 ٧. تراجع متوسط دخل الفرد: قدر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠٠٩م بحوالي (١١٨٣) دولار بينما كان في عام ٢٠٠٨م (١٢٠٩) دولار.
 ٨. ارتفاع نسبة القروض والتسهيلات: ارتفعت نسبة القروض والتسهيلات المصنفة أي القروض التي يجب وضع مخصصات لها في القطاع المصرفي من (٥٧) ملياراً في عام ٢٠٠٩ إلى (٧٨.٩) مليار في عام ٢٠١٠، أي بنسبة زيادة (٣٨.٤%) وهذا يشير إلى حجم التعثرات التي عانى منها القطاع المصرفي اليمني خلال هذه الفترة.
 ٩. ارتفاع معدل الفائدة: كان لرفع نسبة الفائدة على القروض التي عممها البنك المركزي في عام ٢٠١٠ والذي حدد الحد الأدنى لها بـ (٢٠%) أثر على نشاط الاستثمار بالسالب لأن هذا الإجراء الذي اتبعه البنك المركزي كان له أثر عكسي على تنشيط الاستثمار، الأمر الذي لم يساعد على معالجة آثار الأزمة المالية.
 ١٠. تدهور قيمة العملة الوطنية: حدث تدهور في قيمة الريال أمام الدولار بشكل حاد في أوائل منتصف عام ٢٠١٠م حتى وصل قيمة الدولار الواحد إلى (٢٥٥) ريال، وقد نجم عن هذا التدهور ارتفاع أسعار السلع الأساسية التي ترتفع مع كل ارتفاع للدولار أمام العملة المحلية، ومع أن الحكومة والبنك المركزي اليمني تدخلا فنتج عن هذا التدخل أن تراجع قيمة الدولار إلى (٢١٤) ريال للدولار الواحد إلا أن سعر معظم السلع بقيت على ما هي عليه، ولم تنخفض وذلك لعدم الثقة في استقرار سعر الريال.
 ١١. زيادة حجم الدين العام الداخلي: ارتفع الدين العام الداخلي الصافي من (٩٦١) مليار ريال في عام ٢٠٠٩ إلى (١,٢٦٤.٩) مليار ريال في عام ٢٠١٠م أي بنسبة زيادة قدرها (٣٢%).
 ١٢. زيادة قيمة أذون الخزانة: وصلت قيمة شراء أذون الخزانة في عام ٢٠١٠م إلى (٥٩٠.٥) مليار ريال مقابل (٥٢٥.٨) مليار ريال في عام ٢٠٠٩ أي بنسبة نمو تصل إلى أكثر من (١٢%).
- فإذا ما نظرنا إلى هذه المؤشرات وقارناها بالمعالجات التي تمت في اليمن فسيتمتع أن هناك فجوة قد حدثت بين ما كان عليه الوضع الاقتصادي في كثير من الأمور وما هو عليه الوضع في الوقت الحاضر، ويرجع ذلك إلى أن المعالجات التي تمت والقرارات التي اتخذت بهذا الشأن والإجراءات التي اتبعت لم يتم بناؤها على دراسات كافية لأسباب الأزمة ولا لحجم آثارها على اليمن بصورة دقيقة.

المبحث الثالث

آثار الأزمة المالية على القطاع المصرفي اليمني

يعتبر القطاع المصرفي اليمني من القطاعات الحديثة النشأة الذي يتسم حجم نشاطه بالتواضع إذا ما قورن بحجم نشاط البنوك في دول الخليج أو في بعض الدول العربية الأخرى، فحجم أصول البنوك المكونة لهذا القطاع لم تتجاوز (٩) مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٠م وحجم رأس مالها المدفوع لا يتعدى (٥٦٠) مليون دولار في نفس الفترة، أما عدد هذه البنوك فقد وصل إلى (١٩) بنكاً في نهاية ٢٠١٠م، منها (٥) بنوك إسلامية وبنكان متخصصان و(١٢) بنكاً تقليدياً من هذه البنوك التقليدية خمسة بنوك خارجية وثمانية بنوك محلية، ولم يبدأ أول بنك محلي تجاري ممارسة نشاطه إلا في عام ١٩٦٣م، أما البنوك الإسلامية فلم يبدأ أول بنك ممارسة نشاطه إلا في عام ١٩٩٥م ().

ونظراً لأن هذا القطاع يعد من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة المالية، ومن أكثر القطاعات أهمية فإننا في هذه الدراسة سنحاول التركيز عليه بدرجة أكبر، باعتباره أحد القطاعات الهامة التي تلعب دوراً رئيسياً في تنشيط الاقتصاد اليمني والنهوض به وتمكينه من التغلب على المشاكل التي يعاني منها هذا النشاط والتي من أهمها المشاكل الناجمة عن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وستتمحور الدراسة حول آثار الأزمة على كل من الودائع وأنشطة الاستثمار والتمويل، ونشاط الالتزامات العرضية في القطاع المصرفي اليمني.

أ. آثار الأزمة المالية على الودائع:

تشكل الودائع سواء المكلفة أو غير المكلفة المصدر الرئيسي للموارد في القطاع المصرفي، فكلما استطاعت البنوك جذب حجم أكبر من هذه الودائع التي مصدرها مدخرات المواطنين وأموال الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى المتعاملة مع البنوك كلما تمكنت من المساهمة بفاعلية في تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، واجتذاب هذه الودائع والمحافظة عليها يتوقف على درجة الثقة في القطاع المصرفي، ونسبة العائد ودرجة الوعي المصرفي في المجتمع ومستوى الاستقرار والظروف الاقتصادية المحلية والدولية، فإذا ما حدثت أي اهتزاز للثقة نتيجة لوجود أزمة مالية أو اقتصادية أو سياسية محلية أو دولية، فإن هذا الوضع سيؤثر على حجم الودائع بدرجات متفاوتة وذلك كما هو الحال عندما حدثت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م وما نجم عنها من آثار على الودائع في القطاع المصرفي، وهذا ما سنحاول معرفته من خلال تحليل الودائع، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:-

جدول (١)

تطور أرصدة الودائع في القطاع المصرفي اليمني خلال الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٠م (بملايين الريالات)

السنة	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	القطاع المصرفي
المبلغ	معدل النمو	المبلغ	معدل النمو
٢٠٠٥	١٨٤,٦٠٠	-	٦٣٩,٩٠٠
٢٠٠٦	٢٤٢,٩٩٠.٦	٦١٠,٨٤٢.٤	٨٥٣,٨٣٣
٢٠٠٧	٢٧٩,٥٧٠.٧	٧٧٣,٧٩٢.٢	١,٠٥٣,٣٦٣
٢٠٠٨	٣٣٦,٧٥٢.٨	٨٩٩,٢٨٨.٢	١,٢٣٦,٠٤١
٢٠٠٩	٤٠٠,١٥٨.٦	٩٤٥,٢٥٨.٣	١,٣٤٥,٤١٧
٢٠١٠	٤٥٣,٦٥٣.٥	١,٠٦٧,٥٢٩.٣	١,٥٢١,١٨٣

المصدر: جمع وتحليل الباحث من: الجمهورية اليمنية- البنك المركزي اليمني- تطور الميزانية المجمعة للبنوك للأعوام: ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ص ٣٢، ٤٠، ٣٩

يتضح من خلال الجدول السابق الآتي:

١. أن معدل النمو بشكل عام قد انخفض على مستوى القطاع المصرفي ككل حيث انخفضت نسبة نمو الودائع في عام ٢٠٠٨م بمقدار (٦%) عما كان عليه في عام ٢٠٠٧م، وانخفضت في عام ٢٠٠٩م إلى ما يقارب النصف من معدل النمو المحقق في العام السابق له، وهو العام الذي تم فيه الإعلان عن انفجار الأزمة، وهذا يشير إلى أن آثار الأزمة المالية كانت كبيرة على موارد القطاع المصرفي نتيجة لما نجم عنها من آثار على مستوى دخل الأفراد، وكذلك نتيجة للركود الاقتصادي وتباطؤ الاقتصاد وعدم قدرة الحكومة على إدارة آثار الأزمة بدرجة كافية على الرغم من أن هذه الآثار كانت أخف وطأة في اليمن عن غيرها من الدول، نظراً لعدم اندماج عدد من الأنشطة الاقتصادية في اليمن مع عدد من الأنشطة الاقتصادية العالمية بدرجة كبيرة، وذلك كما هو الحال بالنسبة للأسواق المالية وخاصة أسواق الأوراق المالية.

٢. إن أكبر انخفاض في معدل نمو الودائع كان في البنوك التقليدية حيث هبط هذا المعدل بمقدار الثلثين في عام ٢٠٠٩م، وهذا لا شك سينعكس على قدرة البنوك في المساهمة في تنشيط الاقتصاد مما سيزيد من آثار الأزمة المالية السلبية على الاقتصاد اليمني.

٣. أن معدل النمو للودائع في البنوك الإسلامية التي تستولي على (٢٧%) من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي قد زاد في عام ٢٠٠٨م بمقدار الربع عن العام السابق له، ولم يتأثر هذا المعدل في عام ٢٠٠٩م كما حدث في البنوك التقليدية الذي انخفض فيها معدل النمو بأكثر من الثلثين عن السنة السابقة، وهذا يشير إلى ثقة الجمهور بالبنوك الإسلامية، وقدرة هذه البنوك على استقطاب وتشغيل الأموال في الاقتصاد الحقيقي، ولهذا لم تواجه البنوك الإسلامية أية أزمة سيولة في هذه المرحلة كما حدث في البنوك الأخرى التقليدية وإنما يمكن القول بأنها واجهت صعوبة في تشغيل هذه السيولة بالمستوى المطلوب، نظراً للركود الذي أصاب الاقتصاد اليمني والتخوف الذي رافق هذه العملية من استثمار الأموال الفائضة في الخارج كما كان سابقاً قبل حدوث الأزمة وعدم وجود أدوات إسلامية كالصكوك، ومع ذلك فقد كان أكبر تراجع يحدث للودائع في عام ٢٠١٠م، وهذا التراجع ليس ناتج فقط عن آثار الأزمة المالية، وإنما ناتج أيضاً عن الأزمة الناجمة عن الوضع السياسي غير المستقر في اليمن وخاصة في محافظة صعدة وبعض المحافظات الجنوبية.

ب. آثار الأزمة المالية على نشاط الاستثمار والتمويل:

يشكل نشاط الاستثمار والائتمان أهم أنشطة البنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية بصورة خاصة، فعن طريق هذا النشاط تشغل الموارد وينشط الاقتصاد، ومن خلاله تتكون الإيرادات وتحقق الأرباح وتنهض عملية التنمية ويحقق مالكو الأموال من مودعين ومساهمين عوائد مجزية ويحقق المجتمع تنمية مستدامة فإذا ما اهتم بإدارة هذا النشاط بشكل فاعل فإن عوائد الودائع سترتفع واستقطابها سيزيد... الخ، أما إذا حدث تباطؤ في هذا الجانب أو اختلال إما نتيجة لسوء إدارة هذا النشاط أو لظروف قاهرة كما يحدث في حالة الأزمات وخاصة في حالة عدم القدرة على حسن إدارة أثارها فإن تأثير ذلك سيعكس سلباً على نشاط الاستثمار، وهذا ما حدث في القطاع المصرفي اليمني أثناء حدوث الأزمة العالمية حيث حدث تباطؤاً في معدل النمو في نشاط الاستثمار في بعض السنوات وتراجع في أخرى نتيجة لآثار تلك الأزمة وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:-

جدول (٢)

تطورات القروض والسلفيات والتمويلات في القطاع المصرفي اليمني خلال الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٠م (بملايين الريالات)

السنة	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	القطاع المصرفي
المبلغ	معدل النمو	المبلغ	معدل النمو
٢٠٠٥	١٠٠,٠٠٢	-	٢٢٢,٦٩١.٣
٢٠٠٦	١١٢,٨٠٧	١٣%	٢٦٣,٠٠٢.٥
٢٠٠٧	١٥٨,٠٢٣.٣	٤٠%	٣٦١,٦٩٤.٤

٢٠٠٨	١٦٦,٩٩٠.٧	٦%	٢٥١,٤٢٥	٢٣%	٤١٨,٤١٥.٧	١٦%
٢٠٠٩	١٨٢,٩٩٣	١٠%	٢٢٨,٤٦٠.٥	٩%	٤١١,٤٥٣.٥	٢-
٢٠١٠	١٨٢,٩٥٠.٦	٠%	٢٦٣,٣٣٠.٢	١٥%	٤٤٦,٢٨٠.٨	٨%

المصدر: جمع وتحليل الباحث من: الجمهورية اليمنية- البنك المركزي اليمني- تطور الميزانية المجمعة للبنوك للأعوام: ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ص ٤٤، ٣٤، ٤٤

يتضح من خلال الجدول السابق الآتي:

١. انخفاض معدل النمو الإجمالي للتمويلات والاستثمارات والقروض في القطاع المصرفي في عام ٢٠٠٨م بصورة واضحة، ثم حدث تراجع بصورة غير معقولة في عام ٢٠٠٩م حيث لم يكن هناك أي نمو وإنما كان هناك تراجع عما كان عليه في العام السابق بمعدل (-٢%) بدلاً من معدل النمو الذي كان قد تحقق في عام ٢٠٠٨م والبالغ (١٦%) وهذا يشير إلى حجم آثار الأزمة المالية التي أثرت على القطاعات الاقتصادية بشكل غير مباشر نتيجة لانخفاض نسبة التمويل الخاصة بعملية الاستيراد، وانخفاض الاستثمارات في المجالات الأخرى بسبب التخوف الذي انتشر بين الجميع، والحرص الزائد الذي بدأت تنتهجه البنوك وخاصة الإسلامية من خلال التشديد بالضمانات وعدم الدخول في عملية التمويل في بعض القطاعات والركود الذي حدث في هذه الفترة.

٢. انخفاض في مستوى النمو في البنوك الإسلامية في عام ٢٠٠٨م إذا ما قورن بمعدل النمو في البنوك التقليدية في نفس الفترة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: أن النمو الذي حدث في البنوك الإسلامية في العام السابق لعام ٢٠٠٧م كان مرتفعاً حيث وصل إلى (٤٠%) من ناحية وللناثير الذي حدث لاستثمارات بعض البنوك الإسلامية التي كان لديها استثمارات في الخارج نتيجة للأزمة المالية وخاصة للاستثمارات التي خصصت في مجال العقارات وبعض الصكوك والأسهم في الاسواق المالية بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي بدأت آثاره تظهر خلال هذه الفترة، والتشدد الكبير فيما يتعلق بالضمانات ومع ذلك فقد حدث تغير في معدل نمو نشاط هذه البنوك حيث تمكنت من تحقيق معدل نمو في عام ٢٠٠٩م بمعدل (١٠%) وهو ما لم تحققه البنوك التقليدية في هذا العام.

٣. أن معدل النمو الذي حققته البنوك التقليدية في عام ٢٠٠٨م كان منخفضاً إذا ما قورن بمعدل النمو في العام السابق له إلا أنه لو قورن بمعدل النمو الذي حققته البنوك الإسلامية في عام ٢٠٠٨م فسيتضح أنه كان أفضل نتيجة لعدة عوامل من أهمها أن هذه البنوك تعتمد بشكل أساسي على استثمار معظم أموالها في أذون الخزانة الصادرة عن البنك المركزي اليمني وخاصة في تلك الفترة التي رفع فيها البنك المركزي معدل الفائدة إلى (١٣%) () أما إذا ما نظر إلى معدل النمو الذي حققته البنوك التقليدية في عام ٢٠٠٩م فسيتضح أنه قد تراجع بدرجة كبيرة حيث وصل إلى (-٩%) عما كان عليه في عام ٢٠٠٨م، بينما وصل معدل النمو للتمويلات والاستثمارات في البنوك الإسلامية في نفس العام إلى (١٠%) عما كان عليه في العام السابق له، وهذا يشير إلى الميزة التي تتمتع به البنوك الإسلامية

وهي استثمار أموالها في الاقتصاد الحقيقي الأمر الذي جعل آثار هذه الأزمة محدودة على نشاط البنوك الإسلامية في هذه الفترة ولم يصل إلى مرحلة التدهور الذي حدث في البنوك التقليدية.

ج. آثار الأزمة المالية على الالتزامات العرضية:

تشكل الالتزامات العرضية أحد المصادر الرئيسية للإيرادات في القطاع المصرفي، وأحد الخدمات المتعلقة بنشاط الاستيراد والتصدير والتي عادة ما يتم من خلالها تنشيط التجارة بشكل عام والقطاع المصرفي بصورة خاصة، ونظراً لهذه الأهمية التي يمثلها هذا النشاط فإن أي تراجع يحدث فيه لأي سبب من الأسباب سيؤثر سلباً على حجم الالتزامات العرضية وبالتالي على إيرادات التشغيل في البنوك وذلك كما هو الحال أثناء حدوث الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨م حيث تراجعت حجم هذه الالتزامات بدرجة كبيرة، وهذا ما يمكن إيضاحه من خلال الجدول التالي:-

جدول (٣)

تطور الالتزامات العرضية في القطاع المصرفي خلال الفترة من ٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٠م (بملايين الريالات)

السنة	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	القطاع المصرفي
المبلغ	معدل النمو	المبلغ	معدل النمو
٢٠٠٥	١١٢,١٣٠.٨	٢٣٤,١٠٨.٩	٣٤٦,٢٣٩.٧
٢٠٠٦	١٤٦,٣٠٥.٧	٣٢٨,٣٣٤.٣	٤٧٤,٦٤٠
٢٠٠٧	١٣٨,١٨٢.٩	٤٣١,٤١٤.٧	٥٦٩,٥٩٧.٦
٢٠٠٨	١٢٠,٧٠٣.٨	٤٤٦,١٥٤.٢	٥٦٦,٨٥٨
٢٠٠٩	١٤٥,٦١٨.٦	٤٣١,٤١٨.٨	٥٧٧,٠٣٧.٤
٢٠١٠	١٥٩,٨٥٣.٢	٤٥٠,٧٧٣.٨	٦١٠,٦٢٧

المصدر: جمع وتحليل الباحث من: الجمهورية اليمنية- البنك المركزي اليمني- تطور الميزانية المجمعة للبنوك للأعوام: ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ص ٣٦، ٥٣، ٥٥

د. يتضح من خلال الجدول السابق الآتي:-

١. إجمالي حجم الالتزامات العرضية على مستوى القطاع المصرفي (الاعتمادات، الضمانات، التحصيل) انخفضت عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧م أي ما قبل انفجار الأزمة المالية، وقد استمر هذا الانخفاض خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠م، وقد تراوح هذا الانخفاض بين (٠%، ٦%) وقد كان أعلى انخفاض حدث هو في عام ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م فبدلاً من أن ينمو النشاط المصرفي في هذا المجال بمعدل يتراوح بين (١٥%، ٢٠%) وذلك كما كان يحدث في السنوات السابقة تراجع حتى وصل إلى (صفر) في عام ٢٠٠٨م، وهذا يشير إلى أن الركود الاقتصادي الذي نتج عن الأزمة المالية العالمية قد شمل أثره جميع الدول بما فيها اليمن، وتأثر بذلك القطاع المصرفي بدرجة أكبر من غيره من القطاعات وخاصةً فيما يخص الخدمات المتعلقة بنشاط الاستيراد والتصدير.

٢. إن التأثير على نشاط البنوك الإسلامية التي تستحوذ على أكثر من (٢٥%) من حجم القطاع المصرفي في هذا المجال كان أكبر في بداية حدوث الأزمة إذا ما قورن بالبنوك التقليدية، حيث بدأ التراجع في عام ٢٠٠٧م أي قبل انفجار الأزمة، وهو العام الذي كانت آثار الأزمة قد ظهرت فيه، إلا أنه لم يتم الإعلان عنها، ثم ارتفعت نسبة هذا التراجع في عام ٢٠٠٨م وقد تراوح ما بين (-٦%، -١٣%) وهو العام الذي أعلن فيه عن انفجار الأزمة، إلا أن هذا التراجع الذي كان أكبر مما حدث في البنوك التقليدية تحول إلى نمو في عام ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م وهذا ما لم يحدث في البنوك التقليدية خلال هذه الفترة وإنما حدث عكس ذلك.

٣. إن آثار الأزمة على الالتزامات العرضية في البنوك التقليدية بدأت تظهر في عام ٢٠٠٨م حيث انخفض فيها معدل النمو إلى (٣%) وتحول هذا الانخفاض إلى تراجع في عام ٢٠٠٩م حيث أصبح معدل النمو فيها بالسالب بمقدار (-٣%) ومع أن هذا التراجع تحول في عام ٢٠١٠م إلى نمو إلا أن هذا النمو كان متواضعاً لأنه لم يتعد (٤%)، وهذا عكس ما حدث في البنوك الإسلامية التي بدأ فيها النمو يزيد بدرجة كبيرة في هذا العام، حيث وصل فيها معدل النمو إلى (٢١%) في عام ٢٠٠٩م واستمر هذا النمو في العام الذي يليه رغم استمرار آثار الأزمة ووجود أزمة محلية، وهذا يشير إلى الثقة التي تتمتع بها البنوك الإسلامية بين العملاء والميزات التي تمنحها البنوك الإسلامية لعملائها، وخاصةً فيما يتعلق باعتمادات المرابحة الخارجية.

المبحث الرابع

معالجة آثار الأزمة

نظراً للوضع المتدهور القائم الذي يعاني منه الاقتصاد اليمني من ناحية، ولما تسببت به الأزمة المالية العالمية من آثار مباشرة وغير مباشرة من ناحية أخرى، فقد عملت الحكومة اليمنية على معالجة هذا الأمر من خلال اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية لمواجهة هذا الأمر والتغلب على آثار الأزمة المالية على الاقتصاد اليمني بشكل عام والقطاع المصرفي بصورة خاصة ومن أهم هذه السياسات والإجراءات ما يلي:

أ. السياسات والإجراءات المالية:

تتمثل أهم السياسات والإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة لمعالجة آثار الأزمة المالية بالآتي ():

١. توقيف تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة والمشاريع التي يمكن تأجيلها والمعتمدة في موازنة عام ٢٠٠٩م.

٢. توقيف أي تعاقدات خارجية جديدة خارج ما هو مدرج في موازنة عام ٢٠٠٩م.

٣. تخفيض (٥٠%) من إجمالي الاعتمادات المرصودة في موازنة عام ٢٠٠٩م باستثناء الأجور والمرتبات.

٤. زيادة إيرادات وتنمية موارد الدولة غير النفطية بما يؤدي إلى المحافظة على العجز في موازنة الدولة بالحدود الآمنة.

٥. توقيف زيادة المرتبات والأجور المحددة في استراتيجية الأجور والمرتبات المقررة.

٦. توقيف التوظيف المؤقت بالتعاقد وتنزيل الوظائف التعاقدية غير الضرورية.

٧. إلغاء كافة الملحقيات (المالية، الثقافية، الصحية، الإعلامية، السياحية، الاقتصادية،... الخ) وتكليف السفارة بالقيام بمهامها.

٨. وقف شراء وسائل النقل والأثاث والتجهيزات ما عدا التجهيزات الخاصة بالمنشآت الجديدة.

٩. وقف الابتعاث إلى الخارج للدراسة وحصرها على منح التبادل الثقافي والتخصصات النادرة.

١٠. خفض ما نسبته (٢٠%) من اعتمادات النفقات غير المبوبة للعام المالي ٢٠٠٩م، و(٣٠%) من نفقات الإضافي والمكافآت والمزايا العينية والوقود والصيانة... الخ للعام المالي ٢٠٠٩م.

مما سبق يتضح بأن السياسة المالية التي اتخذتها الحكومة اليمنية بغرض معالجة آثار الأزمة المالية ركزت بدرجة أساسية على توقيف تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة وتأجيل المشاريع التي يمكن تأجيلها والمعتمدة في الموازنة الأمر الذي كان له أثر سلبي على تنشيط الاقتصاد بينما لم يتم تخفيض بعض النفقات غير الضرورية إلا بمقدار محدود جداً فمثلاً خفضت النفقات غير المبوبة بمقدار ٢٠% والنفقات الخاصة بالإضافي والمكافآت بمقدار ٣٠% وهذا عكس ما كان يجب اتباعه فمن الأصوب في مثل هذه الحالات التوسع في النفقات الاستثمارية بغرض تنشيط الاقتصاد وتقليص النفقات غير الاستثمارية وخاصة غير الضرورية منها بغرض الترشيد لأن التوسع أو الإبقاء على الأقل على النفقات

الاستثمارية القائمة سيساعد على الحد من آثار الأزمة المالية أو التخفيف منها على الأقل وهذا ما يتم اتباعه في معالجة مثل هذه الحالات.

ب. السياسات والإجراءات النقدية:

تمثلت أهم السياسات والإجراءات التي اتخذها البنك المركزي اليمني بغرض معالجة بعض المشاكل الاقتصادية وتجنب القطاع المصرفي من آثار الأزمة فيما يلي ():

(١) تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالريال من (١٠%) إلى (٧%) الأمر الذي أتاح للبنوك توفير سيولة قدرت بـ (١٨) مليار ريال.

(٢) إعفاء البنوك من نسب الاحتياطي الإلزامي على تأميمات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان بالعملة الأجنبية وقد أدى هذا الإجراء إلى تحرير جزء من الاحتياطي الإلزامي على العملات الأجنبية.

(٣) تخفيض سعر الفائدة الدائنة التأشيرية في النصف الأول من عام ٢٠٠٩م من (١٣%) إلى (١٢%) ثم إلى (١٠%) بغرض تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات بفوائد أقل وبالتالي تنشيط الاقتصاد، إلا أن هذا التخفيض لم يستمر، وإنما أعيد النظر فيه في بداية عام ٢٠١٠م حيث تم رفعه في يناير إلى (١٥%) ثم في مارس من نفس العام إلى (٢٠%) كحد أدنى وهذا يشير إلى أن عملية التخفيض لسعر الفائدة التأشيرية كانت تتم بصورة سريعة وبدون دراسة كافية للآثار المترتبة على ذلك، مما أثر على الوضع الاستثماري في الدولة نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل والقروض التي تمنحها البنوك الأمر الذي كان له تأثيراً عكسياً على معالجة آثار الأزمة المالية.

(٤) إمداد البنوك باحتياجاتها من السيولة نقداً (دولار) وتغطية احتياجاتها لمتطلبات الاستيراد (تحويل).

(٥) الزام البنوك بالتطبيق الصارم لمعايير الرقابة الاحترازية المبلغة لهم من البنك المركزي والمتضمنة ضرورة توزيع أرصدهم الخارجية على بنوك ومناطق جغرافية مختلفة.

(٦) الالتزام بتطبيق المعايير الائتمانية المبلغة للبنوك وعمل المخصصات الكافية للديون المشكوك في تحصيلها.

(٧) تخفيض نسبة الاحتياطي على الدولار من (٢٠%) إلى (١٠%) في الربع الأول من عام ٢٠١١، وذلك بغرض دعم مركز البنوك اليمنية وتوفير السيولة بالعملة الأجنبية.

(٨) إنشاء البنك المركزي لوحدة الصكوك الإسلامية في بداية عام ٢٠١٠م بغرض إدخال أدوات مالية جديدة تستوعب فوائض البنوك الإسلامية من أجل تمويل مشاريع الخطة الاقتصادية للبلاد، إلا أن

هذه الأداة لم يتم تفعيلها بالشكل المطلوب، كما هو الحال في أذون الخزينة وظلت أذون الخزينة هي الأداة الفاعلة في هذا الأمر.

وقد كان لهذه السياسة التي اتبعتها البنك المركزي تأثيراً إيجابياً على البنوك فقد خفقت هذه السياسة من وطأة آثار الأزمة المالية وجنب البنوك العديد من المخاطر من أهمها مخاطر أزمة السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وهي المخاطر التي قد تؤدي إلى الإفلاس.

مما سبق يتضح بأن الآلية التي اتبعتها اليمن في إدارة آثار الأزمة والتي تمثلت في السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة بغرض معالجة الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية قد ركزت بدرجة أساسية على تعديل خطة عام ٢٠٠٩م سواءً فيما يتعلق بالجانب المالي أو النقدي وقد اقتصرت تلك المعالجات على تقليص النفقات والعمل على تنمية موارد الدولة غير النفطية تحتاج إلى وقت كافي حتى يكون لها أثر، كما أن معظم المعالجات لم تتضمن فترة ما بعد عام ٢٠٠٩، وعلى الرغم أن عملية تنمية موارد الدولة غير النفطية لم تشمل الجوانب التي لها علاقة بمسببات الأزمة المالية مثل إعادة النظر في بعض أدوات السياسة النقدية والاستثمارات في الاقتصاد الوهمي وبعض التطبيقات التي تعتمد على الفلسفة التي يقوم عليها النظام المالي العالمي الذي نحن ندور في فلكه ونحاكيه دون أن ندرك المخاطر الناجمة عنه هذا فضلاً عن أن المعالجات لم تشمل الجوانب المتعلقة بتنشيط الاقتصاد على المدى القصير أو المتوسط بالصور المطلوبة، بل أوقفت تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة والمشاريع القائمة والتي يمكن تأجيلها وهذا يعني أن بعض المعالجات كانت نتائجها عكسية على تنشيط الاقتصاد والبعض الآخر كانت مناسبة إلا أنها كانت أنية وغير كافية وخاصةً فيما يتعلق بالجانب الاستثماري في القطاع المصرفي، ولذلك فقد كان أكبر تأثير يحدث للاقتصاد بشكل عام وللقطاع المصرفي بصورة خاصة هو في عام ٢٠٠٩ وهو العام الذي نفذت فيه معظم سياسات وإجراءات الحكومة، حيث بينت الدراسة المتعلقة بهذا القطاع أن هناك تراجعاً في الاستثمارات وانخفاض كبير في معدل نمو الودائع وتوقف في نمو الالتزامات وهذا يعني أن تلك السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة كانت غير كافية على المستوى الاقتصادي لأنها لم تحقق الهدف منها بالمستوى المطلوب، ولم تشمل المعالجات فترة ما بعد ٢٠٠٩ ولم تكن وفقاً لبرنامج متكامل يغطي الفترة المتوقع أن تستمر آثار الأزمة فيها، ولم تتضمن السيناريوهات المختلفة التي يمكن من خلالها مواجهة الافتراضات المتوقع حدوثها نتيجة لآثار الأزمة المالية العالمية من ناحية والأزمات السياسية والاقتصادية المحلية المتلاحقة من ناحية أخرى.

النتائج والتوصيات

أ. النتائج:

بناءً على التحليل السابق لواقع الاقتصاد اليمني في الفترة الماضية بشكل عام، ووضع القطاع المصرفي بصورة خاصة، وآثار الأزمة المالية وكيفية إدارتها، وعلى ضوء ذلك التحليل يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها الباحث على النحو الآتي:-

١. أن الاقتصاد اليمني يعاني أصلاً من مشاكل عديدة مثل ضعف معدلات النمو ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة ووجود عجز في الموازنة العامة... الخ.
٢. تراجع معدل النمو الاقتصادي عن المعدل المعتاد نتيجةً للأثار الناجمة عن الأزمة والتي كان من أهمها الانخفاض في أسعار النفط وتحويلات المغتربين وعائدات السياحة، الأمر الذي ترتب عنه انخفاض في موارد الدولة وبالتالي تفاقم العجز في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩م حيث وصل حجم هذا العجز إلى (٥١١.٧) مليار ريال أي ما يعادل (٩.١%) من الناتج المحلي الإجمالي.
٣. تدهور سعر صرف الريال مقابل العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار، وقد كان أكبر تدهور حدث في بداية كل من عام ٢٠١٠، ٢٠١١م الأمر الذي ساهم في حدوث ارتفاع في أسعار السلع، وتراجع شديد في العملية الاستثمارية في اليمن، فقد أصبحت العملية الاستثمارية شبه متوقفة خلال هذه الفترة ونتج عن ذلك ارتفاع معدل البطالة وزيادة معدلات الفقر بين السكان وتراجع في متوسط معدلات الدخل وارتفاع معدل الدين العام.
٤. رفع سعر الفائدة التأشير حتى وصل إلى (٢٠%) كحد أدنى وهو أعلى معدل يحدث خلال هذه الفترة بينما كان من المفترض أن يتم تخفيضه حتى يتم تشجيع الاستثمار، وهذا عكس ما قامت به الدول المتقدمة حيث خفضت هذا المؤشر إلى ما يقارب الصفر بغرض تشجيع الاستثمار وتنشيط الاقتصاد.
٥. زيادة في نسبة خدمة الديون نتيجةً للسياسة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة في تخفيض قيمة الدولار وزيادة المعروض منه، وما ينتج عن ذلك من آثار على اليمن وغيرها من الدول التي يتكون معظم احتياطها من الدولار مثل ارتفاع سعر السلع المستوردة بعملة غير الدولار، وانخفاض في الأصول المقيمة بالدولار، وزيادة أعباء الدين الأجنبي من أقساط وفوائد غير المسحوبة بالدولار.
٦. زيادة نسبة القروض والتسهيلات المصنفة في عام ٢٠١٠م أي القروض التي يجب وضع مخصصات لها في القطاع المصرفي بنسبة تزيد عن (٣٨%) عما كانت عليها في عام ٢٠٠٩م وهذا يشير إلى زيادة حجم التعثرات وعدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم للبنوك الممولة، الأمر الذي أثر على أداء القطاع المصرفي سلباً.
٧. تراجع معدلات النمو في القطاع المصرفي اليمني بدرجات متفاوتة وقد حدث أكبر تراجع في عام ٢٠٠٩م حيث تراجع نشاط القروض والسلفيات والتمويلات بأكثر من (٧) مليار ريال أي بنسبة (-) ٢% عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨م بدلاً من أن تنمو بمعدل لا يقل عن ١٠% عن السنة السابقة، وتوقف نمو النشاط الخارجي عند مبلغ (٥٦٩.٥) مليار أي أن معدل النمو خلال عام ٢٠٠٩م كان صفرًا إذا ما قورن بالعام السابق له، أما الودائع فقد تأثرت بدرجة أقل مما حدث في نشاط الاستثمار والتمويلات والقروض والنشاط الخارجي أي أن معدل النمو للودائع انخفض من (١٧%) في عام ٢٠٠٨م إلى معدل (٩%) في عام ٢٠٠٩م وذلك على مستوى القطاع المصرفي ككل.

٨. تفاوت درجة تأثيرات الأزمة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية حيث كانت آثار الأزمة أكبر على البنوك التقليدية وخاصة في القروض والسلفيات والودائع إذا ما قورنت في البنوك الإسلامية، فقد تراجعت القروض والسلفيات والتمويلات في البنوك التقليدية خلال عام ٢٠٠٩م إلى (٢٣) مليار أي بواقع (-٩%) عن عام ٢٠٠٨م وانخفض معدل النمو في الودائع من (١٦%) في عام ٢٠٠٨م إلى (٥%) في عام ٢٠٠٩م ثم بدأ التحسن البطيء في عام ٢٠١٠م لدى هذه البنوك، هذا فيما يتعلق بحجم تأثير الأزمة على البنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد كان الأمر يختلف حيث كان التأثير عليها محدوداً بالنسبة للودائع، وكان أقل من البنوك التقليدية بالنسبة للتمويلات والاستثمار وخاصة في عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م، إلا أنه كان أكبر في عام ٢٠١٠م وذلك ليس فقط بسبب آثار الأزمة المالية وإنما بسبب الظروف المحلية السياسية منها والأقتصادية ومن ضمنها السياسة النقدية التي أثرت على الجانب الاستثماري الذي تعتمد عليه البنوك الإسلامية بينما كانت الآثار في البنوك التقليدية أقل في هذا العام نظراً لاعتماد هذه البنوك على أذون الخزانة بدرجة أساسية في تشغيل مواردها، والتي كانت مضمونة العائد بما لا يقل عن (٢٠%) فلم تتأثر بتلك الظروف، أما فيما يتعلق بالتأثير على الالتزامات العرضية فقد بدأت تأثيراتها من عام ٢٠٠٧م في البنوك الإسلامية واستمرت في عام ٢٠٠٨م حيث تراجعت في هذا العام بدرجة كبيرة عن السنة السابقة لها بمقدار (١٧.٤) مليار ريال أي بنسبة تراجع بلغت (-١٣%)، بينما كان التأثير في هذا النشاط أقل في البنوك التقليدية ومع ذلك فلم يبدأ التعافي في البنوك التقليدية إلا متأخراً وبمعدل منخفض، أما في البنوك الإسلامية فقد بدأ التعافي في هذا المجال من عام ٢٠٠٩م وبمعدل أعلى بأضعاف من البنوك التقليدية كل ذلك يبين حجم التأثير الذي حدث في القطاع المصرفي نتيجة للأزمة المالية من ناحية وللأوضاع غير المستقرة في اليمن من ناحية أخرى.

٩. اقتصار آلية معالجة الحكومة لآثار الأزمة المالية على تخفيض بعض بنود الموازنة الخاصة بعام ٢٠٠٩م ولم تمتد إلى أكثر من ذلك، وهذا يعني أن المعالجات كانت آتية، كما أنها لم تكن ضمن برنامج متكامل ومحدد بشكل دقيق يغطي الفترة الزمنية التي يتوقع أن تمتد فيها آثار الأزمة على اليمن، ولم تتضمن إعادة النظر في بعض الأدوات المستخدمة في إدارة النظام النقدي وهي الأدوات التي كانت جزءاً أساسياً من الأسباب الحقيقية لحدوث الأزمة المالية العالمية والتي بدأ التخلي عن بعضها من قبل متبنيها باستثناء وحدة الصكوك التي تم انشائها في عام ٢٠١٠م ولم يتم تفعيلها بالشكل المطلوب إلى الآن.

ب. التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن سرد أهم التوصيات فيما يلي:-

١. إعادة النظر في بعض الأدوات المستخدمة في إدارة النظام المالي والنقدي في اليمن بشكل تدريجي وخاصة الأدوات التي عادة ما تتسبب في حدوث الأزمات الاقتصادية بشكل متكرر والتي من أهمها سعر الفائدة وأذون الخزانة واستخدام أدوات بديلة مثل المشاركة بدلاً عن الفائدة والسندات والصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة بدلاً عن أذون الخزانة، وكوسائل جديدة يمكن استخدامها في

إدارة السيولة وتوجيهها إلى المشاريع الكبيرة باعتبارها أحد أدوات التمويل الناجحة بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية في الأسواق الجديدة.

٢. أن يتولى كل كيان وخاصة في القطاع المصرفي وضع خطط للطوارئ تتضمن سيناريوهات مختلفة يتم من خلالها مواجهة الأزمات المحلية أو العالمية.

٣. أن يتم إعداد برنامج متكامل في مثل هذه الحالات على مستوى الدولة يركز فيه على المشاريع الإستراتيجية وخاصة في مجال البنية التحتية بحيث يكون القطاع المصرفي فيه شريك على أن يهدف هذا البرنامج إلى تنشيط الاقتصاد وتشغيل الأموال المتاحة في القطاع المصرفي واجتذاب رأس المال الخارجي وخاصة رأس المال العربي والبحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة حتى يمكن التغلب على الآثار الناجمة عن الأزمة.

٤. تبني عملية تطبيق نظام مصرفي يقوم على توسيع القاعدة الانتاجية في مشروعات حقيقية والذي يلعب فيه القطاع المصرفي دور الشريك وليس دور المقرض.

٥. اتباع سياسة نقدية تهدف إلى استقرار قيمة العملة الوطنية أمام العملات الرئيسية العالمية، وخاصة الدولار حتى تتولد الثقة لدى المواطن بالعملة المحلية وبالتالي يعمل على أن تكون مدخراته بالريال بدلاً من الدولار، الأمر الذي سيجعل الطلب على الدولار أقل وسيؤدي إلى استقرار سعر الصرف إلى حد ما والحد من المضاربات في العملات والاتجاه نحو الاستثمار الحقيقي وهذا سيساهم في تصحيح الوضع الاقتصادي في الدولة.

٦. تعزيز احتياطي اليمن من العملات الرئيسية بغرض طمأنة المستثمرين وجذب استثمار أموالهم إلى اليمن.

٧. تنويع احتياطي اليمن في سلة عملات من النقد الأجنبي بحيث تشمل جميع العملات الرئيسية في العالم بمقادير تتناسب مع نسبة مساهمة تلك الدول في الانتاج العالمي ونسبة استيراد اليمن من تلك الدول الممكن استخدام عملتها في التبادل التجاري على أن تتغير هذه النسبة مع تغير تلك النسب المعيارية.

٨. على القطاع المصرفي أن يعمل على التركيز على الاستثمار الحقيقي أي الاستثمار في مشاريع انتاجية وخدمية بدلاً من الاستثمار في الاقتصاد الوهمي مثل المشتقات وغيرها.

٩. تشجيع البنوك التقليدية في اليمن على التحول التدريجي إلى بنوك اسلامية والتي تعتمد على مبدأ المشاركة بدلاً من مبدأ الإقراض وتستنثر في الاقتصاد الحقيقي بدلاً من الاستثمار والاقتصاد الوهمي، وتؤدي دورها في التنمية الحقيقية وتنسجم مع القيم والشرع في المجتمع وتتجنب آثار الأزمات المالية التي تعرضت وتعرض لها البنوك التقليدية في العالم.

١٠. الاهتمام بإدارة المخاطر من خلال وضع نظام مخاطر محكم واسناد مهمة إدارة المخاطر إلى فريق عمل محترف لديه قدرة على دراسة المخاطر المحلية والعالمية والتنبيه بها وتحديدها، والعمل على كيفية تجنبها أو معالجة آثارها سواء أكانت هذه المخاطر هي ناتجة عن المشاكل المحلية أو العالمية وخاصة في ضل نظام العولمة وما يصاحبه من تقارب في المصالح السياسية والنقدية والاقتصادية التي ينتج عنها أزمات كارثية وخاصة على الدول الأقل نمواً.

١١. على البنوك المكونة للقطاع المصرفي في اليمن أن تركز على الاستثمار المحلي بدرجة أكبر من الاستثمار الخارجي حتى تساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتتجنب أو تخفف من مخاطر الاستثمار الخارجي وخاصة الناجمة عن مثل هذه الأزمات.

المراجع

الكتب:-

١. سليم بطرس جلده، الاستراتيجية الحديثة لإدارة الأزمات، دار الراجحي للنشر والتوزيع عمان، ٢٠١١م.
٢. عدنان قطينة، حساب المؤشرات الاقتصادية ومعايير التخطيط، مطابع صنعاء الحديثة، صنعاء، ٢٠١٠م.
٣. محسن الخضر، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة: بدون تاريخ.

المجلات:-

٤. رشيد صالح بارباع، رؤية استراتيجية لرفع انتاج النفط في اليمن، مجلة الاستثمار، العدد ٢٩، ٢٠٠٥م.
٥. عمر حسن، (العلاقات اليمنية الخليجية من منظور خليجي) مجلة شؤون العصر، العدد ٣٩، ٢٠١٠م.

التقارير:-

٦. الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، سبتمبر، ٢٠٠٧م.
٧. الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، ٢٠١٠م.
٨. الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، ٢٠٠٨م.

٩. الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة وأثرها المتوقع على الاقتصاد اليمني، تقرير اللجنة الاقتصادية، فبراير ٢٠٠٩م.

١٠. جمعية البنوك اليمنية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٠، يونيو ٢٠١٠م.

١١. مركز الدراسات الاستراتيجية، (تقييم أداء الموازنة العامة) التقرير الاستراتيجي اليمني، صنعاء، ٢٠١٠م.

الإحصائيات:-

١٢. الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء لعام ٢٠٠٩، يوليو ٢٠١٠م.

١٣. الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، تطور الميزانية المجمع للبنوك لعام ٢٠٠٦م.

١٤. الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، تطور الميزانية المجمع للبنوك لعام ٢٠٠٨م.

١٥. الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، تطور الميزانية المجمع للبنوك لعام ٢٠١٠م.